مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (36) العدد (5)2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (36) No. (5) 2014

موقف النحويين العرب من التعليل النحوي حتى القرن السادس الهجري

الدكتور سامي عوض*
يوسف عبود**

(تاريخ الإيداع 26 / 3 / 2014. قبل للنشر في 25 / 9 / 2014)

□ ملخّص □

النحو هو روح اللغة وجوهر حركتها وقلبها النابض ، وطريقُ التعليل فيه طريقٌ ذهني خالص، سَلَكه النحويون العرب، وقدّموا فيه جهداً كبيراً في سبيل تفسير قواعدهم النحوية والصرفية .

يتّخذ البحثُ الآتي من آراء بعض النحويين القدامى والمعاصرين منطلقاً لدراسة التعليل النحوي على مستويين: المستوى الأول هو مستوى المفهوم والمنهج ؛ حيث يَرْصد مفهومَ التعليل في النحو، وانعكاسات هذا المصطلح على قواعده، وبيان موجباته التي يتأسس عليها في الاستخدام اللغوي. والمستوى الثاني هو مستوى المرجعية؛ إذْ يستحضرُ البحثُ من خلاله آراءَ النحويين في العلّة ومواقفهم من التعليل النحوي حتى القرن السادس الهجري.

الكلمات المفتاحية : التعليل النحوي ، العلّة ، الموجب .

* أستاذ – قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
** طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (36) العدد (5)2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (36) No. (5) 2014

The Arab Grammatical Reason of Grammatical Reference until six migration century

Dr. Sami Awad *
Yusuf Abbood **

(Received 26 / 3 / 2014. Accepted 25 / 9 / 2014)

□ ABSTRACT □

The syntax is the spirit of language , the core of its movement, it is living heart.

And it is way of interpretation which is a pure mental manner . Taken by Arab Grammarians, so they gave it great effort in order to interpret the syntactic and morphological bases .

The following research considers the most important views of the old and modern syntax-specialists as starting point of studying the syntax – interpretations at two levels : the first Level contains concept and approach, It monitors the concept of reasoning in as, and the implications at rules of this term, the statement its motive which is based language in use . and the second level is referential . It demands its elements and the views of Arab syntax in it , and it clears its rules which was established tell the six migration century .

Keywords : Grammatical Reference , Reason , Incentive .

*Professor, Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University Lattakia , Syria .

**Postgraduate Student, Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Lattakia , Syria .

مقدمة:

منذ القديم والإنسان يبحث عن سرِّ الخلق والخالق، قاده بحثُه إلى أنْ يرصد الوجود أمامه، بمظاهره المختلفة، وحوادثه المتغيرة، واستطاع في نهاية المطاف أنْ يستنبط أسبابها ونتائجها ، ويتوصّل إلى إدراك بعض حقائقها، فبَنَى تصوراته على تلك النتائج، وبرهن عليها بعلومه المختلفة. كان لكلِّ علمٍ خصوصيته التي تميزه عن العلوم الأخرى ، وأصوله التي يستند إليها، كما هي الحال عليه في علوم العربية حين أجمعت على أنْ يكون النحوُ عمادَها التي تتأسس عليه ، وطريقَها لفهم أسرارها وتذوّقِ جمالياتها .

ومصطلح التعليل النحوي فيه ليس سوى حلقة من سلسلة كبيرة من الحلقات ، تضمُّ مصطلحات ضاع أكثرُها في كتب النحو المفقودة التي توارثت دراسته على مدى قرون من الزمن . وحتى اليوم مازالت تشكّل معالم النحو العربي في سيرورته التاريخية ، فنستعيد معها الآن بعضاً من حقائقها وطبيعتها في ميلادها الأول.

انصبَّ اهتمام النحويين في المراحل الأولى على دراسة لغتهم بشكلها المتحقّق ، بحثوا في كلامهم عن العمليات الذهنية التي تَدْفعُ المتكلمين إلى صياغتها بعبارات تؤدّي مرادَهم منها ، وكان من جملتها التعليلُ النحوي . ولمّا وقفوا على حقيقته ، وبلغوا الغاية في معرفته ، وضعوا قواعده ، وحدّدوا أركانه وموجباته وبيّنوا مكامنَ الصحة والخطأ في استعمالاتهم اللغوية ، ثم قدّموا آراءهم وتوجيهاتهم ، مرجّحين منها ما يناسب المعاني والمقاصد . وعلى هَدِي ذلك الجهد اللغوي القديم انطلقت أقلامٌ معاصرة تعيد قراءة ما توصّل إليه النحويون في معرض أحاديثهم عن أصول النحو وتيسيره ، مسجّلة رؤية أصحابها على سبيل الاستئناس وبعيداً عن كلّ خلاف.

أهمية البحث وأهدافه :

التعليل النحوي هو أحد المبادئ التي أسست للدرس اللغوي القديم، وهذا ما يجعل أهمية البحث تتمحور حول نزعتين؛ نزعة البَراعة ونزعة الصِّناعة . فالنزعة الأولى تختصر طرائق النحويين في توصيف اللغة العربية واستخراج خفاياها بالتعليل ، وتنوّه إلى دقّة ذكائهم وسلامة أسلوبهم في استنباط عِلَل لغتهم الأمّ .

والنزعة الثانية تنطلق من قيمة التعليل ذاتِه وأصالته في النحو العربي . فالتعليل النحوي نشأ منذ أن نشأ النحو، ثم تطوّر من جهة المنهج وآليات التطبيق؛ إذ وُضعت له شروط تقيّده وموجبات توجّهه في خدمة المعنى. أما الأهداف التي سعى إليها البحث فأهمها :

- مدّ جسور التواصل بين القديم والجديد .
- تأكيد خصوصية الطابع والمنهج ، فالنحويون الأوائل بذلوا جهوداً كبيرة للحفاظ على لغتهم وأصالة قواعدها .
- تعرّف منهج التعليل النحوي وضوابطه وموجباته .
- توظيفه في مجالات اللغة كافة بوصفه طريقة من طرق التفكير اللغوي .

منهجية البحث:

وبناء على ذلك سارت خطة البحث في اتجاهين: أولهما الكشف عن مفهوم التعليل في حقليه المعجمي والاصطلاحي ومرجعياته في العلوم الأخرى، والاستئناس بأراء النحويين فيه قديماً وحديثاً. وثانيهما: يوضّح منهج التعليل في النحو، ويبيّن موجباته، ويذْكر أنواع العلل التي وردت في كتب النحويين .

من الطبيعي عندئذٍ أنْ تتنوع منهجية الكتابة وتتنوع معها الأنماط الكتابية. فاستخدام المنهج الوصفي الوظيفي بشكل رئيسي قد يعدّ أفضل المناهج لهذا النوع من الدراسة ، لما يقدّمه من توصيفٍ لظاهرة التعليل عند النحاة . يساعده في هذا الأمر استخدام المنهج التاريخي ؛ لأنّها تقتضي تسلسلاً زمنياً وعودة تاريخية إلى جذوره الأولى ، وبذلك يمكن أن يحقق البحث أهدافه المرجوة . كما تضمنت المنهجية طرقاً لها صلة بهما كالموازنة والاستنتاج والمناقشة . أما الأنماط الكتابية فهي : النمط الوصفي والنمط التفسيري والنمط البرهاني ، وهذه الأنماط تعزز المناقشة بالأمثلة والشواهد وأقوال النحويين .

أولاً – مفهوم مصطلح التعليل :

لمصطلح التعليل أكثر من تعريف نظراً لاختلاف العلوم التي تتضمّنه ، وبالرغم من وجود علاقات قوية تربط هذه العلوم بعضها ببعض، كارتباط علوم اللغة بعلوم القرآن الكريم والحديث الشريف وعلوم الفلسفة والمنطق والكلام، فثمّة تفاوت واضح بينها. فما تراه علوم الفلسفة يختلف عمّا تراه علوم الفقه الإسلامي على سبيل المثال لا الحصر، وهو يختلف أيضاً عن الطريقة التي تعتمدها فروع اللغة العربية في تطبيق التعليل على تراكيبها وألفاظها ، بل يمكن أنْ نقول : إنَّ وجوده في تلك الفروع ذاتِها ليس واحداً ؛ فالبلاغة تشرحه بمفرداتها وتقيّده بمصطلحاتها ، والنحو يقدّمه من خلال شروط وموجبات يَفترض تحققها . وهكذا يجري الأمر في فروع العلم الواحد ، كلٌّ يراه بمنظاره الخاص. ولكن مع تعدد الأوجه التي يأخذها المصطلح من علم لآخر لابدّ أنْ تحصل تقاطعات بين تلك الأوجه حول حدٍّ واحد، أو تعريف دقيق له يوحّد رؤيتها، ويوجّه حركتها الوجهةَ الصائبة .

في معاجم اللغة العربية يحمل مصطلح التعليل أكثر من معنى ، وتجتمع كل المعاني في ثنائية السبب والمسبب. فقد أورد ابن فارس (ت395 هـ) ثلاثةَ أصول أو جذور لغوية لكلمة العلّة ، قال:" فالأوّل العَلَل وهي الشَّرْبة الثانية. ويقال عَلَل بعد نَهَل . والأصلُ الآخَرُ العائقُ من عاقَ يَعُوق ، ومنه قول الخليل : العِلّة حدَثٌ يَشغَلُ صاحبَه عن وجهه. والأصل الثالث: العِلّةُ المَرَضُ ".[1] كما أضاف ابن منظور (711 هـ) معنى آخر، قال: هذا علّة لهذا ؛ أي: سببٌ.[2] ومن هنا ارتبط التعليل النحوي بمدلوله اللغوي، وصار يعني البحث عن السبب وإيجاد الحجة وما شابه هذا المعنى .

في كتب الاصطلاح نجد ظلال هذه المعاني في تعريف موحّد للعلّة قيل: هي المعرِّف للحُكم... وما يتوقّف عليه الشيء، وقيل: ما يقتضي الحُكْم ، وهي إما تامةٌ أو ناقصةٌ . وقيل: هي ما يحتاج إليه وجودُ الشيء.[3] وعلى الرغم من أنَّ كتب النحاة قد أغفلت التعريف أو الحد ، إلا أنَّ هذا المصطلح شُرح في بعض الكتب على أنه ذِكْرُ حكمٍ واقعٍ أو مُتوقَعٍ. وقد جَمَعَ أبو البقاء الكفوي (1094هـ) تلك المعاني في تعريف واحد للعلّة في مطلق معناها فقال : ما يتوقّف عليه الشيءُ سواء كان المحتاج : الوجود أو العدم أو الماهية . وفي نهاية كلامه عنها حدّها بقوله : تقريرُ ثبوت المؤثِّر لإثبات الأثر.[4]

1- أحمد بن فارس ، *مقاييس اللغة* ، تح : عبد السلام هارون ، دار الفكر ، القاهرة ، د. ط ، 1979، مادة علل.

2- ينظر:ابن منظور، *لسان العرب* ، تدقيق: أمين عبد الوهاب؛ محمد العبيدي ، دار إحياء التراث ، بيروت ، ط2، 1997، مادة علل.

3- ينظر:جلال الدين السيوطي، *مقاليد العلوم في الحدود والرسوم*، تح:محمد عبادة، مكتبة الآداب،القاهرة، ط1، 2004 ،ص76-77.

4- ينظر: أبو البقاء الكفوي ، *الكليات* ، تح : عدنان درويش ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ط2 ، 1975، ج2/71-72.

في القرآن الكريم كَثُرَت العلة في الآيات ، فقوله تعالى:﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ* ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ﴾ التين4-5 يؤكد أنَّ الله تعالى جعل لكلّ موجود علّة وجوده ، وعلّة صورته ، وعلّة مادته التي أُبدع منها وإليها يعود . وجاء قوله تعالى:﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ كَالْفَخَّارِ﴾ الرحمن14 ليوحي بخفاء علّة تكوينه قال الزمخشري(538 هـ):"فإن قلت : قد اختلف التنزيل في هذا ، وذلك قوله عزّ وجلّ:﴿من حَمَإٍ مسنونٍ﴾ الحجر26-28-33﴿من طينٍ لازبٍ﴾الصافات11﴿من ترابٍ﴾آل عمران59 . قلتُ: هو متفق في المعنى ومفيد أنه خلقه من تراب ؛ جعله طيناً ، ثم حمأ مسنوناً ، ثم صلصالاً ".[5] ولأفضلية الطين خلق الله تعالى آدم في أحسن تقويم ، ولكن لمّا خفيتْ العلّة استدلّ المفسرون على عناصرها وأحوالها بالنظر والاستدلال ، فإذا هم يقفون عند قوله تعالى:﴿الذي أَحْسَنَ كلَّ شيءٍ خَلَقَهُ وبَدَأَ خَلْقَ الإنسانِ من طِينٍ* ثمَّ جعلَ نسلَه من سُلالةٍ من ماءٍ مَهِينٍ* ثُمَّ سَوَّاهُ ونَفَخَ فيه من روحهِ وجعل لكمُ السَّمعَ والأبصارَ والأفئدةَ قَلِيلاً ما تَشْكُرونَ﴾ السجدة 7-9. ويعلل الزركشي (794 هـ) هذا الاختلاف بوقوع المخبر به على أحوال مختلفة يقول: وهذه الألفاظ مختلفة ومعانيها في أحوال مختلفة ؛ لأن الصلصال غير الحَمَأ ، والحَمَأ غير التراب ، إلا أنّ مرجعها كلَّها إلى جوهر وهو التراب ، ومن التراب تدرّجت هذه الأحوالُ".[6] من هنا وجد بعض الباحثين المعاصرين أن "القرآن الكريم يزود المسلمين بمصدر خصب للتعليل ، فكثير من الآيات جاءت لتحثّ العقل على التفكير والتدبّر والنظر".[7]

أما أئمة الحديث الشريف فيؤكدون أهمية التعليل في دراساتهم ، وقد كتب الدكتور همام سعيد في تحقيقه كتاب شرح علل الترمذي أنَّه : " رأسُ علوم الحديث وأوسعُها وأخفاها وأدقّها وأهمّها ، ولولاه لاختلطَ الصحيحُ بالسقيم ؛ لأنَّ الأصلَ في أحاديث الثّقات الاحتجاجُ بها والالتزام بقبولها ".[8] وقد عليه هؤلاء ؛ إما للكشف عمّا يَعتري روايةَ الحديث وإسناده ، إما لخطأ أصابه بالنقل أو لضعفٍ فيه أو لتقويته... فقالوا: "الحديثُ المعلُّ.والمُعَلّل: وهو ما اطُّلع فيه على علّة قادحةٍ في صحّته".[9] فوصفوا العلّة بأوصاف استلّت من المعاني اللغوية لها." وتنقسم العلّة عند أئمة الحديث عدة تقسيمات وباعتبارات عدّة : فهي باعتبار محلّها، تنقسم إلى علّة في المتن وعلّة في السند. وباعتبار ظهورها وخفائها تنقسم إلى علّة جليّة وعلّة خفيّة. وباعتبار قَدْحها وعدمه تنقسم إلى علّة قادحة وعلة غير قادحة".[10] وهذا الاهتمام الزائد بالتعليل عند علماء الحديث ربما يعود إلى أنَّ معظم الأحاديث الشريفة بُنيت على أساس العلة والمعلول أي:"على صورةِ قضيةٍ شرطيةٍ المقدّمُ فيها علّةٌ للتالي فقد جاء عن أبي هريرة (رضي) أنه قال: قال رسول الله (صلى): مَن تاب قبل أن تطلع الشمس من مغربها تاب الله عليه. فـ(تاب) الأول فعل الشرط وهي العلة، و(تاب) الثانية هي جواب الشرط، أي:المعلول".[11]

5- أبو القاسم الزمخشري ، *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل* ، تح : عادل عبد الموجود ؛ علي معوّض ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط1، 1998 ، ج6/7.

6- بدر الدين الزركشي ، *البرهان في علوم القرآن* ، تح : يوسف المرعشلي ؛ جمال الذهبي ؛ إبراهيم الكردي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط1، 1990 ، ج2/183-184.

7- جلال شمس الدين، *التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين*،مؤسسة الثقافة،الاسكندرية ،د.ط،1994،ص9.

8- عبد الرحمن بن رجب ، *شرح علل الترمذي* ، تح : همام سعيد ، مكتبة المنار ، الزرقاء الأردن ، ط1 ، 1987، ج1/28 .

9- سراج الدين بن الملقن ، *التذكرة في علوم الحديث*، تح : علي عبد الحميد ، دار عمّار ، عمّان ، ط1 ، 1988، ص17 .

10- مصطفى باجو ، *العلة وأجناسها عند المحدثين* ، دار الضياء ، القاهرة ، ط1 ، 2005، ص243 .

11- جلال شمس الدين،*التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين* ، ص9.

لقد امتدَّ التعليل في الفقه الإسلامي وتعمّق حتى صار ركناً من أركانه ، وحدد الفقهاء عناصره حيث : العلّة هي المعنى الذي يقتضي الحكم ، وأركانها : المُعلَّل وهو الأصل والمُعلَّل له وهو الحكم ، والمُعلِّل وهو الناصب للعلّة ، والمعتل وهو المستدَّل بالعلّة . كما أنَّ للعلل نوعين ، علل عقلية : وهي غير موجبة للحكم ، بدليل وجودها قبل الشَّرع . وعلل شرعية : وهي دليل وأمارة على الحُكم[12] . والشرعية هي التي " يجب اطرادها ولا يجب انعكاسها ".[13] فذكروا بذلك أنواعها وأركانها وصفاتها وأحكامها وموجباتها .

ربما تكون "أصول اللغة محمولة على أصول الشريعة ".[14] في بعض جوانبها ، إلا أن طبيعة العلاقة بين تلك الأصول تؤكد حرص النحويين على الانتفاع بها . مثال ذلك ما قدّمه الفقيه محمد بن الحسن الشيباني (189هـ) من أفكار ساعدت النحويين على استخراج علل كلامهم . يقول ابن جني : "وكذلك كُتُب محمد بن الحسن–رحمه الله– إنما ينتزعُ أصحابُنا منها العللَ، لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيُجْمَع بعضُها إلى بعض بالمُلاطفة والرِّفق.ولا تجد له عِلّة في شيءٍ من كلامه مستوفاة محرَّرة ".[15]

وفي كلا الحالين كان التعاضد بين العلمين خدمة لكتاب الله عزَّ وجلّ ورغبة من العلماء في تفسير كلامه . يقول الدكتور جلال شمس الدين:" ليس هناك ما يمنع من انتقال هذا المبحث من الفقه إلى الدرس اللغوي بالكوفة لاستخدامه في التعليل ، خاصة أنه لم يكن هناك هذا الفصل الحاد الذي نراه بين العلوم في أيامنا هذه ، فلقد كان المسجد الجامع بالكوفة حقلاً خصباً للتأثير والتأثر بين الفرق المختلفة ".[16]

ولم تكن الفلسفة الإسلامية بعيدة عن هذا التلاقح ، إذ يعتقد الفلاسفة والمنطقيون وأهل الحكمة بما وراء الموجودات ، ويذهبون إلى أنَّ لكل موجود في هذا العالم المنظور علّة وجوده ، فيطلقون على مبدأ الوجود اسم العلّة الأولى والعلّة الفاعلة بالطبع ، ويصفونها بالعلّة الموجبة ، ويفسرون التعليل بتبيين علّة الشيء ، وما يستدل به على المعلول ، وأن كلَّ ما يصدر عنه أمرٌ آخر بالاستقلال ، أو بوساطة انضمام غيره إليه ، هو علّة لذلك الأمر ، والأمر هو معلول له . وفصّلوا في أنواع العلّة فقالوا : العلّة الهيولانية ، والعلّة الفاعلة ، والعلّة التمامية والعلّة الصورية ، والعلّة الغائية .[17]

وبالرغم من توافق هذه العلوم الإنسانية حول مصطلح التعليل ، إلا أنه يجب الفصل بين المفاهيم بدقة . وتحرّي المصطلحات لا يكون إلا بضبطها في كل علمٍ على حِدَه على نحوٍ يُعِيْنُ الدارس على تمثّل أفكاره وفهم علمه فهماً صحيحاً لا يشوبه التباس ولا يعتريه خطأ .

ثانياً– التعليل في النحو / موجباته ، وتوظيفه :

أمعن النحويون النظر في مفردات لغتهم وقواعدها ، وبحثوا عن العلل التي تنتجها وتفسّرها بشكل منطقي وصحيح ، فخرجوا بمجموعة كبيرة من العلل منها : علل الابتداء بالساكن والمتحرك ، وعلل كثرة الاستعمال وكثرة التوسع وكثرة الحذف . وعلل القلة كقلة الاستعمال ، وعلل الخفة والثقل ، وعلل القُرب والبُعد ، وعلل التمكّن وعدم

12– ينظر :إبراهيم بن علي الشيرازي ، *اللمع في أصول الفقه* ، تح: يوسف بديوي، دار ابن كثير، بيروت ، ط1995،1، ص215.

13– أحمد الرازي الجصاص ، *أحكام القرآن* ، تح : عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1994 ، ج181/1.

14– جلال الدين السيوطي، *الاقتراح في علم أصول النحو* ،تعليق:محمود ياقوت، دار المعرفة الجامعية، طنطا، ط2006،1 ،ص202.

15– ابن جني ، *الخصائص* ، تح : محمد النجار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط2 ، 1952، ج163/1 .

16– جلال شمس الدين ، *التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين* ، ص11.

17– ينظر : محمود اليعقوبي ، *خلاصة الميتافيزياء – فلسفة الوجود* ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ط1 ، 2002، ص69 – 73.

التمكن ، وعلل المشابهة والمخالفة، وعلل المناسبة وعدم المناسبة، وعلّة أمن اللبس والتوهّم وعلّة السّماع وعدم السماع ... إلخ .

هذه العلل كانت تحتاج إلى منهج دقيق لتوضيح طبيعة التعليل في اللغة والنحو . فتصوّرا ثلاثة موجبات فيه لتحقيق الهدف منه، وضمان سلامة المنهج ، وتأكيد صحة النتائج . أول تلك الموجبات هو موجب التعليل : يقصدون به مصدر التعليل، وهو الأساس الذي يُبنى عليه التعليل . الموجب الثاني هو موجب العلّة : وهو الذي يعطي للتعليل شكلَه . أمّا الموجبُ الثالث فهو اختصاصُ العلّة : وهو الذي ينشأ من موجبها ، ويعود إليه أمر تخصيص التعليل بأمر ما .

ففي المرحلة الأولى يبحث النحوي عن موجب التعليل ، ثم يحدد موجب العلّة التي تحصلت لديه ، ليستنتج منها موجب اختصاص العلّة . هذه الأركان الثلاثة هي على التسلسل الشروط الأولى لسلامة التعليل النحوي . فإذا تحققت جميع الشروط قالوا: هذه العلّة مطردة؛ بعبارة أخرى: إذا لم يتحقق الشرط الأول لم يكن هناك تعليل في المسألة . وبفرض أنَّ الشرط الأول قد تحقق، ولم يتحقق الشرط الثاني؛ أي: إذا لم يكن هناك موجب للعلّة المفترضة فلا نفتش بعد ذلك عن شرط الاختصاص، ونقف عند هذا الحدّ ، لتصبح العلّة عندئذٍ علّة غير مطردة ؛ أي : لا يمكن أنْ تجري على الباب النحوي أو الصرفي كله وفي كلِّ حال .

ولو أردنا التمثيل على هذا المبدأ نقول : إنهم يقلبون الحروف الصحيحة لعلّة الاستثقال من غير موجب لهذه العلّة ، كما يقلبون الحروف المعتلة لقرب مخارجها ولا يكون لهم موجب لهذا القلب ، كما في مسألة قلب الياء واواً في كلمة (جبَاوَة) : " قالوا (جَبَاوة) والأصل جَبَاية ، ألا ترى إلى (جَبَيْت) وليس في قلب الياء واواً ذهاب عن الحكمة ؛ لأنَّه إذا جازَ أنْ يُبْدَل الحروف الصحيحة بعضُها من بعض ، نحوَ :(أُصَيلال) في (أُصيلان) وإنْ لم يكنْ هناك استثقالٌ ".[18] ولتفصيل هذه الشروط نقف عند كل واحد منها على حده :

1- موجب التعليل :

إذا كان موجب التعليل يعني خروج الأشياء عن أَصلِها وحقيقتها ومعناها في أصل الوضع ، فمن الضروري أنْ تقودنا هذه الحقيقة إلى حقيقة أخرى ترتبط معها وتتأسس عليها ، وهي ثنائية الأصل والفرع . فالنحويون يجعلون الأصل فرعاً والفرع أصلاً لأسباب متعددة ، أهمها: أنهم لمّا نظروا إلى الحال التي يكون عليها كلُّ واحد منهما ، وجاز لعلّة ما أنْ يوضع أحدهما مكان الآخر ؛ لأنَّ مقتضى الكلام يتطلّب ذلك ، حَكَموا على ذلك من طريق الاقتضاء ، وقالوا: خَرَج عن أصله إلى الفرع لعلّة كذا . والظاهرُ أنَّ مصطلح الاقتضاء عندهم كان يُفسّر من طريق صحة الكلام لفظاً ومعنى ؛ أي : هو الذي اقتضى هذا الأمر .[19]

وانتهوا إلى أنهم إذا عكسوا العبارة دخل كلامُهم فيه من باب الاتساع ، فعرّفوا المصطلح الجديد بقولهم هو ضربٌ من الحذف.[20] وانتهوا إلى أنه من الواجب ألا يكون العكسُ في كلِّ حالٍ وموضعٍ إلا إذا توافرت المقوماتُ الضرورية لأنْ يُجعلَ أحدُهما مكانَ الآخر .

18- عبد القاهر الجرجاني، *المقتصد في شرح التكملة*، تح: أحمد الدويش، جامعة محمد بن سعود، الرياض، ط1 ،2007، ج366/1.

19- ينظر:صلاح الدين العلائي، *الفصول المفيدة في الواو المزيدة* ، تح:حسن الشاعر، دار البشير ، عمان ، ط1990،1، ص149.

20- ابن السراج ، *الأصول في النحو* ، تح : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط2 ، 1996، ج255/2 .

إذاً ، لا يكون هناك تعليل حتى يخرجَ الشيء عن أَصْلِه ، ذلك أنَّ هذا الخروج يوجب حكماً مختلفاً عن الحكم السابق ، والحكم هنا هو ما توجبه العلّة . وأمثلة ذلك كثيرة ، منها أنَّ بعض الحروف تركب مع بعضها البعض لتفيد معنى آخر غير المعنى الذي وضعت لأجله وهي مفردة . كقولهم في لولا وهلّا : فلولا أصلها لو ضُمَّ إليها لا ، وهلاّ مركبٌ من هَلْ ولا . هذه الحروف إذا ركب بعضها مع بعض تغيرت أحكامها ومعانيها.[21] فمعنى لو امتناع الشيء لامتناع غيره ، فإذا قلنا : لو جئتُكَ أعطيتُكَ ، امتنع الإعطاءُ لامتناع المجيء ، فعدل عن معناه بإضافة لا . والثاني : أنْ يكون للتحضيض . كقولنا : لولا فعلتَ كذا ، فصار معناه الحثِّ والتحضيض ، وفي الحالين يكون الحُكم قد تغيّر .

ومن ذلك أيضاً تعليلهم مَنْع الجرّ في الأفعال ؛ إذ لمّا تأصّل الإعرابُ للأسماء ، لأنَّه أصلٌ والبناءُ فرعٌ والإعرابُ في الأصل لا يكون إلا بالحركاتِ ، أخذت هذه الأسماء الحركات الثلاث، التي هي عَلَمُ الرفعُ والنصبُ والجرُّ للدلالة على تصرّفها وأصالتها ، فلما أُعرب من الأفعال ما شابه الأسماءَ أُعطي بعض ما لهذه الأسماءِ من الحركات ، فأخذ الفعلُ الرفعَ والنصبَ ، ولم يأخذ الجرَّ ؛ لأنَّ الجرَّ ثقيلٌ ، والفعلَ ثقيلٌ ؛ لأنَّه فرع على الاسم ، فلم يستحسنوا جمعَ ثقلين في لفظٍ واحدٍ ، فاستبدلوا الكسرة التي هي عَلَمُ الجرِّ بالسكون الذي هو علمُ الجَزْم ليكون أضعفَ من إعراب الاسم جَرْياً على القياس في حطِّ الفروعِ عن الأصولِ .[22]

2- موجب العلّة :

كما نظر النحويون إلى التعليل من زاوية السبب والمسبب ، فوجدوا أنه إذا اجتمعا كانت العلّة مطّردة وصار واجباً حينئذٍ أنْ تجري على الباب كلِّه وفي كلِّ حال . وإذا لم يجتمعا كانت العلّة غيرَ مطّردة ، وبالتالي يبطل القياس عليها . مثال ذلك قولهم : إنَّ علّة الرفع في الفعل المضارع وقوعُه موقع الاسم ، وموجبُ هذه العلّة استحقاقُه الإعراب بالمشابهة .[23] فاطراد العلّة هنا ؛ لأنَّ الفعلَ الماضي لمّا لم يشابه الاسمَ زال عنه موجب العلّة ، ولمّا لم يتحققْ شرطُ موجبها لم يتحققْ فيه الرفعُ ، فبقيَ على بنائِه . ومَثَّله في هذا مَثَّل فعل الأمر المجرد عن حرف المضارعة نحو " افعل" معرب مجزوم، لأن الأصل في افعلْ لتَفعلْ ، وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون ؛ لأن الأصل في الأفعال البناء ، والأصل في البناء السكون . ويلاحظ ابن الأنباري (577 هـ) أنَّ تعليل الكوفيين غير دقيق من جهة موجب العلّة ؛ فوجود حرف المضارعة هو دليل الإعراب ، فما دام حرفُ المضارعة ثابتاً كانت العلّة ثابتة ، وما دامت العلّة ثابتةً سليمةً عن المضارعة كان حُكمها ثابتاً ، ولهذا كان الفعل فلَيفرحُوا معرباً... لوجود حرف المضارعة ، ولا خلاف في حذف حرف المضارعة في محل الخلاف وإذا حذف حرف المضارعة ، وهو علّة وجود الإعراب فيه ، فقد زالت العلّة . فإذا زالت العلّة زال حكمها فوجب أنْ لا يكون فعل الأمر معرباً .[24]

21- ينظر: ابن الأنباري ، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين* ، تح: جودة مبروك ، راجعه:رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1 ،2002، ص 70-71.

22- ينظر: عبد القاهر الجرجاني ، *المقتصد في شرح الإيضاح* ، تح: كاظم مرجان ، دار الرشيد ، بغداد ، ط1، 1982، ج168/1.

23- ينظر: *المصدر السابق* ، ص122/1 .

24- ينظر: ابن الأنباري ، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين* ، ص424-425.

3- موجب اختصاص العلّة :

وضح النحويون معنى الاختصاص في العلّة ، ومثلوا له بالإعرابُ الذي هو اختلافُ الحركةِ ؛ لأن موجب تعليلِ الإعراب يختلف عن موجب علّة إعراب الكلمة ، وهو يختلف ، أيضاً ، عن موجب علّة اختصاص هذه الكلمة بحركة دون أخرى . فمعنى الاختصاص في شرط موجب العلّة هو :لزومُ حركةٍ مخصوصةٍ في حالٍ مخصوصةٍ . إنْ زالتْ تلك الحالُ زالت معها الحركةُ الموضوعة لها ، وكان المعنى ، عندئذٍ ، هو المعنى النحوي الذي تؤدِّيه الكلمةُ في موقعها الإعرابي ، مثال ذلك في قولنا : قامَ زيدٌ ، حيث " الرفعُ ، لا يُراد به جنس الحركة ، وإنَّما يُقصَد بذلك اختصاص الضمَّة ، فإذا قلنا : إنَّ زيداً ، مرفوعٌ ، فالمعنى أنَّ فيه ضمةً تختصُّ بحالٍ دون حالٍ . فحقيقةُ الرفع ترجع إلى الاختصاص ، فإذا قلنا : إنَّ الألف بمنزلة الدّال المرفوعة فهو بمنزلةِ أنْ تقول : إنَّه بمنزلةِ الدالِّ وفيه اختصاصٌ بحالٍ دون حالٍ كالفاعلية في قولِك : جاءني رجلانِ ، كما أنَّ الرَّفعةَ معناها اختصاص الضمة بحالٍ دون حالٍ . فالألفُ متضمِّنٌ للاختصاصِ الذي يكون في الضمة في قولِك : جاءني رجلٌ ".[25]

ويجري حكمها على الإعراب بالحروف كما يجري على إعرابها بالحركات ، بدليل حذف الحرف في حالة الجزم، فالحرف لا يثبت والحركة لا تثبت ، وسبب عدم ثباتها هو موجب الإعراب في الأصل ؛ لأنَّ " المعاني الموجبة للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل ، فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب".[26]

أما مجالاته فتُعرَفُ من استخدامه في بابه . إذ قسم النحويون العلل ثلاثة أقسام حسب الهدف الذي تسعى إليه، والمبدأ الذي تنطلق منه ، واتفقوا على أنْ يكون الهدف منها لغايات : تعليمية ، أو قياسية ، أو جدلية.[27]

ولكل منها مجال تنتمي إليه وتفسره ؛ فالمجال المعرفي يختص بالعلل التعليمية التي تدور في عقل العربي المفطور على سجيته وسليقته العربية ولا تتعدى ما يعرف به هذا المتكلم؛إذْ يرى الخليل أنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها،وعرَفت مواقعَ كلامها وقامَ في عقولها عِلَلَهُ ، وإنْ لم يُنقلْ ذلك عنهم ، فهذه العلل الأولية ضرورية لتحقيق الغاية منْ تعلم النحو.[28] وقد نلاحظ في بعض مؤلفات النحويين أنهم يستخدمون ، حين يتحدثون عن العلل التعليمية ، صيغة الاستعلام بمَ ، ومعناها : بأي شيء ؟

ويرى ابن مضاء أنَّ هذا النوع من العلل لا يحتاج إليه الباحث في النحو ، لأنه وُضِعَ أولاً لغايات نحوية وصرفية ، فلا يهمّ مثلاً أنْ يعرف طريقة الاستدلال على العامل في قولهم : إنَّ زيداً قائمٌ . إنْ قيل بمَ نصبتم زيداً ؟ قلنا: بإنّ .

إذا انتقلنا إلى المجال الثاني وهو المجال الأدائي ، فسوف نلاحظ أنَّ العلل القياسية مأخوذة من طبيعة القياس في النحو ، ومثالها أنْ يُقال : لمَ وجب أنْ تَنصِبَ إنّ الاسمَ ؟ .[29] من أجل ذلك كان النحوي يستخدم لهذا النوع من العلل صيغة الاستعلام لمَ ، ومعناها : لأيِّ شيء ، أو لأجل أيِّ شيء ؟

25- عبد القاهر الجرجاني ، *المقتصد في شرح الإيضاح* ، ج1/189 .

26- رضي الدين الأستراباذي ، *شرح الرضي على الكافية* ، تح: يوسف عمر ، جامعة قاريونس، بنغازي ، ط2 ،1996،ج1/53.

27- ينظر:أبو القاسم الزجاجي ، *الإيضاح في علل النحو*، تح:مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط3 ،1979، ص64 -65.

28- ينظر : *مقدمة المصدر السابق* ، ص7 .

29- ينظر : *المصدر السابق* ، ص64 .

وإليه أيضاً تنتمي العلل الجدلية، إذ يمتحن النحوي فيها قدرته على المناظرة والجدل. إنها علل تقبل الاجتهاد ولو أدى على الخروج على الإجماع ، كما تقبل الزيادة عليها ؛ لأن الغاية منها نظرية صرفة . وقد نوّه إليها ابن جني بقوله:" فكلٌّ من فَرَقَ له عن علّة صحيحة، وطريقٍ نَهْجَةٍ كان خليلَ نفسه، وأبا عَمرو فكرِهِ ".[30]

عادة يستخدم النحويون لهذا النوع من العلل صيغة الاستعلام فمَن أيّ ، ومعناها : من أيّة جهةٍ ؟ يقول الزجاجي (337 هـ):" وأما العلّة الجدلية النظرية فكل ما يعتلّ به في باب إنّ بعد هذا ، مثل أنْ يُقال : فمِنْ أيٍّ جهةٍ شابهت هذه الحروفُ الأفعالَ ؟ ".[31]

ثالثاً– موقف النحويين العرب من التعليل / البدايات الأولى :

هي حقبة قصيرة من زمن التأليف لكنها كافية لفهم التفكير النحوي عند علمائنا العرب . في البدايات الأولى له لم تكن مصطلحات النحو العربي سوى مجموعة مضطربة تفتقد إلى تعريفات واضحة فيه ، ولم يكن في وسع الباحثين عنها إلا الرجوع زمنياً إلى نشأة النحو وعلاقته بعلوم الفلسفة والمنطق ، والتي طرحت زمرة واسعة من مفاهيمه ومصطلحاته، بعضها تعلّق بأصوله كالقياس والاستدلال والاستقراء ... وبعضها الآخر تعلّق بمقولات ترتبط به وتتأسس عليه كالتعليل والاقتضاء والعامل والاتساع والجواز والاستتار والتنازع وغيرها . وجد أحد الباحثين المعاصرين أن تلك الاتجاهات والمسائل قد أغرقت النحو العربي بمشكلات كثيرة " ما كانت تثار بهذه الصورة المعروفة بها في النحو العربي لولا هذا الاتجاه الفلسفي البعيد عن روح اللغة ".[32]

لكن العودة إلى المصادر أثبت قِدَم التعليل في الفكر النحوي ، تعليل يقوم على الفطرة العربية والسليقة اللغوية ، ويستنِد إلى مقاصد المتكلمين من كلامهم . وهذا ما يفسر رغبة أبي الأسود الدؤلي (67 هـ) في تصويب لسان من أخطأ في لغته ، وطبيعي أنْ يكون التعليل سنداً له ودعامة ظنّية تؤيده فهو" أول من أسّس العربية ، وفتح بابها ، وأنهج سبيلها ، ووضع قياسها".[33] الأمر الذي يرشّح– كما يرى عدد من الباحثين –أن تكون ظاهرة التعليل قد وُلِدت مع البذور الأولى التي وضعها للحدِّ من ظاهرة اللحن التي أخذت بالانتشار.[34]

ويرى آخرون أنَّ الأقرب إلى الواقع هو ربط ظاهرة التعليل في النحو العربي بعبد الله بن أبي إسحق الحضرمي (117 هـ) ، لأنّ النحو في عهد أبي الأسود أُخذ تلقياً من دون تعليل . ومما يؤيد هذا أنَّ الحركة العلمية التي واكبت نشأة النحو بمظاهرها الفكرية والأدبية ، كانت في أول عهدها بسيطة ساذجة تؤخذ تلقياً من أعلاها بلا تعليل . ويستند هؤلاء الباحثون إلى ما ورد على لسان ابن سلام الجمحي (231 هـ) من أنَّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي هو أول من بَعَجَ النحو ، ومدَّ القياسَ ، وشرح العِلل .[35] ومن بعده أخذ التعليل النحوي صبغته الاصطلاحية ، لكن حتى تلك الفترة لم يتعد التعليل حدود معرفة كلام العرب.[36]

30– ابن جني ، *الخصائص* ، ج1/190 .

31– الزجاجي ، *الإيضاح في علل النحو* ، ص65 .

32– كمال بشر ، *التفكير اللغوي بين القديم والجديد* ، دار غريب ، القاهرة ، د. ط ، 2005 ، ص317–318.

33– ابن سلام الجمحي ، *طبقات فحول الشعراء* ، تح : محمود شاكر ، دار المدني ، جدّة ، د . ط ، 1974 ، ج1/12 .

34– ينظر : حسن عون ، *تطور الدرس النحوي* ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، د. ط ، 1970 ، ص71 .

35– *المرجع السابق* ، ص72 .

36– سعد الكردي،*العلل التعليمية وأهميتها في النحو العربي*،مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق،المجلد73، عدد4 ،1998، ص995.

فأوجه التلاقي بين الباحثين تتلخص في أنَّ مفهوم التعليل ارتبط بالنشأة الأولى للنحو ، ولكنه لم يتعدَّ غرضَه التعليمي وهو معرفة كلام العرب في رَفْعِ الفاعل ونصب المفعول به وجرّ المضاف إليه ، إذ كانت الحاجة ماسة لذلك حين اضطرب كلامهم ، وتغيرت ألسنتهم بمخالطة الأعاجم [37].

أما عيسى بن عمر الثقفي (149هـ) فكان موقفه كموقف أستاذه أبي إسحاق ، وكذلك فعل أبو عمرو بن العلاء (154هـ) لكنه كما يقول ابن سلام أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها ، وهو يمثل اتجاهاً يتوخى وجوه الاستعمال المختلفة . يقول سيبويه : وكان أبو عمرو يقول : هذه هندُ بنتُ عبد الله ، فيمن صرَفَ ويقول لما كثر في كلامهم حذفوه كما حذفوا لا أدرِ ولم يكُ ، ولم أبلْ وخُذْ وكُلْ وأشباه ذلك وهو كثير.[38]

ثم أخذ التعليل يتطور حتى استقر على يدي الخليل بن أحمد الفراهيدي . بسط الخليل بحسّه اللغوي النادر مادته اللغوية في كتاب تلميذه سيبويه ، وكان شاهداً حيّاً على تشكيل معالم النحو ومصطلحاته وعلله وأقيسته في جو فكري وَعَد النحويين من بعده بمستقبل متين للغتهم الأم خبّأه لهم الكتاب . وعلى الرغم من أنَّ اسمه تكرر فيه أكثر من ثلاثمئة مرة إلا أنه تدفقه في أوصاله كان أكبر وأشبه بتدفق الدماء في شرايين الجسد . وقد جاء عن أبي إسحق أنه قال : " إذا قال سيبويه بعد قَوْل الخليل ... وقالَ غيرُه ، فإنما يعني نفسَه ، ولا يسمّي نفسَه بعدَ الخليل إجلالاً منه".[39] لقد وضع الخليل قواعد النحو وسجّلها سيبويه في الكتاب ، اعتمدت كل الاعتماد على التعليل الذي هو الدعامة الأولى للقياس ، والعلّة التي هي سند لما كان يستنبطه من أحكام ، مما يدل على دقّة فهمه لأسرار اللغة . ويؤكد الزجاجي أنَّ التعليل عند الخليل مستقيم حسنٌ ، أخذ على يده صفة المنهج ، وقد أكد ضرورته ، وحثَّ على ملاحظته ، ووسّع نطاقه . يقول:" وذكر بعض شيوخنا أنَّ الخليل بن أحمد رحمه الله سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو ، فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لمُ ينقل ذلك عنها ، واعتلت أنا بما عندي أنه علّة لما عللته منه . فإن أكن أصبت العلّة فهو الذي التمست . وإن تكن هناك علّة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء ؛ عجيبة النظم والأقسام ؛ وقد صحت عنده حكمة بانيها ، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعلَّ هذا هكذا لعلّة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا . سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أنْ يكون الحكيم الباني للدار فَعَل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أنْ يكون فعلُه لغير تلك العلّة ، إلا أنَّ ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أنْ يكون علّة لذلك . فإنْ سَنَح لغيري علّة لما عللته من النحو هو أليْق مما ذكرته بالمعلول فلياتِ بها".[40] فكلامه يثبت أنَّ التعليل في بداياته كانت عربياً أصيلاً ، والهدف منه هو معرفة أسرار اللغة وطبيعتها وتفسير تراكيبها والقياس على مسائلها ووضع الضوابط والقواعد الملائمة لها . ولذلك قيل عنه أنه كان: " الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله ".[41]

37- ينظر: جلال الدين السيوطي، *سبب وضع علم العربية* ، تح:مروان العطية ، دار الهجرة ، دمشق، ط1 ، 1988 ، ص51- 58.

38- سيبويه ، *الكتاب* ، تح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، 1988 ، ج506/3 .

39- أبو جعفر النحاس ، *إعراب القرآن* ، تح : زهير زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط2 ، 1988 ، ج203/1.

40- أبو القاسم الزجاجي ، *الإيضاح في علل النحو* ، ص65 – 66 .

41- ابن الأنباري ، *نزهة الألباء في طبقات الأدباء* ، تح:إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، الزرقاء ، ط3 ،1985، ص45.

أما كتاب سيبويه فقد حوى تعليلات كثيرة ، منها ما كان يُعلَّل بها للقواعد المطردة ، ومنها ما يعلل به للأمثلة التي تخرج على تلك القواعد . يقول:" وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً ".[42] وإن قالها في باب الاضطرار إلا أننا نستشف منه الهدف من التعليل النحوي ، وهو عندما يعلل مسألة نحوية ما فإنه يأخذ كلام العرب ميزان قوله وتعليله ، وهذا يؤكد أن التعليل كان فطرياً نابعاً من حس البدوي الأصيل ، وجارياً وفق ما تمليه عليه السليقة اللغوية ، بدليل أنه أبعدَ نفسَه عن متاهات التعاريف والأحكام والقضايا التي تفرض عليه صبغة فلسفية أو منطقية أو فقهية . يقول:"ولا يكون شيء من الفعل على حرف واحد لأن منه ما يضارع الاسم وهو يتصرَّف ويُبنَى أبنيةً ، وهو الذي يلي الاسم . فلما قَرُبَ هذا القرب لم يُجْحَفْ به ، إلا أنْ تُدْرِكَ الفعلَ علّةٌ مطردةٌ في كلامهم في موضع واحد فيصير على حرف، فإذا جاوزتَ ذلك الموضع رَدَدتَ ما حذفتَ ، ولم يَلزمها أنْ تكون على حرفٍ واحد إلا في ذلك الموضع ، وذلك قولك:عِ كلاماً ، وعِه ، وشِه ، وقِه من الوقاء".[43] تعليله هذا لا ينفكّ من ديناميكية اللغة ، أما عِلَله فهي مثلُ علل الخليل ؛ قليلُها عقليٌّ ، وأكثرُها غيرُ عقليٍّ كـ"حكم العدل ، ومراعاة الأصل ، ودفع اللبس ومراد المتكلم ، وحال المخاطب ، وطبيعة الشيء ، وغلبة الكثرة ، ومقتضى المشابهة والخلاف".[44] هكذا كانت البدايات مع الخليل وتليمذه سيبويه ، لكنَّ التأليف في علل النحو – كما تذكر كتب التراجم – كانت مع تلميذ سيبويه قطرب (206هـ) عندما ألف كتاب العلل في النحو وهو كتاب مفقود .[45]

ويظهر الشغف بالتعليل عند الفراء (207 هـ) في بدايات القرن الثالث الهجري ، فقد ألّف كتاب معاني القرآن وقوّاه بالحجة والتعليل . أثنى المبرد على جهده هذا بقوله:" لولا الفراء لسقطت العربية ؛ لأنها كانت تُتنازع ، ويدَّعيها كلُّ مَن أراد ويتكلم الناس على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب ، وأدركنا العلماء يردّون في العلم أقاويلَ العلماء ، ثم تكون العِللُ بَعْدُ ... وكان السبب في إملاء الفراء كتابَه في القرآن ، وهو كتاب لم يعمل قبله ولا بعده مثله".[46] ويبدو أن انشغال الفراء بمحاججة علماء عصره وردّ أقاويهم هو الذي دفعه للإكثار من التعليل . فهو – على سبيل المثال لا الحصر– يعلل زيادة اللام والكاف في كأنّ تشبيهاً لها بإنَّ ، وزيادة الهاء في هذا ، والكاف في كمْ ، وما في إمّا ، والنون في لتذهبنَّ ، لأن الحروف قد تُوصل من أولها كما توصل من آخرها.[47] يرى الدكتور إبراهيم السامرائي أن كتاب الفراء غني في بابه ، لكنه مُثقلٌ بالتأويل ومُرهَقٌ بكثرة التعليل ، وهو أمر متكلّف بعيد جرى عليه أصحاب المدرستين الكوفية والبصرية " وهذا التكلّف أو قُلْ هذه الصيغة الثقيلة نظير ما نجد عند البصريين من تأويلات وتعليلات . فأين النحو النموذج؟ وأين الأصول اللغوية البعيدة عن المنطق في هذا التأويل ، ألم يفعل البصريون نظائر هذا؟ ".[48]

وتلاه المازني (ت248 هـ) حين ألف كتاب علّل النحو ، وباتت العلّة عند بعض النحويين رديف الحكم النحوي ، لا تفارقه ولا ينبغي لها – في اعتقاده– أنْ تفارقه ، كما هو الحال عند أبي العباس المبرد (285 هـ).

42– سيبويه ، *الكتاب* ، ج32/1 .

43– *المصدر السابق* ، ج219/4.

44– علي ناصف ، *سيبويه إمام النحاة* ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط2 ، 1979 ، ص169 .

45– جمال الدين القفطي، *إنباه الرواة على أنباه النحاة* ، تح:محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة ، ط1، 1986، ج220/3.

46– أبو بكر الزبيدي، *طبقات النحويين واللغويين* ، تح:محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف، القاهرة ، ط2 ، 1984، ص132.

47– ينظر : أبو زكريا الفراء ، *معاني القرآن* ،تح:محمد نجار؛أحمد نجاتي؛علي ناصف؛عبد الفتاح شبلي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط3، 1983، ج465/1-466 .

48– إبراهيم السامرائي ، *المدارس النحوية أسطورة وواقع* ، دار الفكر ، عمان ، ط1 ، 1987 ، ص56.

وفي بدايات القرن الرابع تكشفت أصالة التعليل على يدي ابن السراج (316 هـ) ، وما ذُكر في أول البحث من موجبات للتعليل كان يؤكد الصبغة العلمية لمنهجهم فيه ، ويثبت أن أهدافهم وغاياتهم من التعليل كانت لأجل وضع علم النحو وقواعده وضبط تراكيبه . وقد صرح ابن السراج بهذا بقوله :"علمٌ استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب ، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة ..واعتلالات النحويين على ضربين:ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا:كل فاعل مرفوع ، وضرب آخر يسمى علّة العلّة ، مثل أنْ يقولوا:لم صار الفاعل مرفوعاً؟..وهذا ليس يكسبنا أنْ نتكلم كما تكلمت العرب وإنما تستخرج منها حكمتها في الأصول التي وضعتها ، وتبين فيها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات".[49] ويرى الدكتور حسن الملخ أن القرن الرابع يشكل مرحلة النضج والازدهار في التعليل، وأن ابن السراج أكدّ الطابع الأصيل للتعليل النحوي عملياً من خلال تحقيق الصواب النحوي المعلَّل بالعلة الأولى المطردة لأنها علة عمل أو حُكم ولكنه ابتعد عن التعليل النظري والبحث في علة العلة لأنه فيه تجاوز لعلة الصواب الأولى ومن فعل ذلك من النحويين العرب إنما كان يهدف إلى الكشف عن حكمتهم في كلامهم.[50]

ثم توّج الزجاجي (337 هـ) جهود سابقيه بتأليف الإيضاح في علّل النحو والكتاب لم يفتقد إلى استقراء أصول النحو إلا أنَّ الزجاجي أراد أنْ يفرق بين علل النحويين وعلل المتكلمين حيث يقول:"علّل النحو ليست موجبة، وإنَّما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق".[51] والكتاب جمع العلل النحوية التي عرفت في عصره ، سواء ما اتصل منها بالحدود وأحكام الإعراب أو ما اتصل منها بالفروض والظنون الجدلية . ويركّز الزجاجي على أهمية معرفة العلّة ودورها في تعيين الأصول النحوية كالقياس الذي هو"حمل فرع على أصل بعلّة جامعة وإجراء حكم الأصل على الفرع".[52]

ويبين السيرافي (368هـ) قدرة التعليل على استقراء اللغة وتفسيرها واستخلاص النتائج بعيداً عن الخطأ . الواضح من مناظراته مع المناطقة والفلاسفة أنه كان يريد أن يثبت تفوق النحو في التعليل باعتباره أداة منهجية تحلل بمنطقية وتركب بموضوعية وتستنتج بعقلانية . لذلك عندما شرح كتاب سيبويه أغناه بكثرة التعليل وضمنه أساليب الجدل والقياس . يقول الدكتور حسن الملخ:"يمكن أن يعدَّ شرح السيرافي للكتاب منجماً للعلل النحوية على اختلافها وتباينها ، بأسلوب عقلي يعتمد مقدمات النحو الكلية للوصول إلى تعليل مسائل أحكام جزئية ".[53]

ثم جاء أبو علي الفارسي (377 هـ) وأكثر من التعليل . الأمر الذي دفع تلميذه ابن جني للقول : " أحسب أنَّ أبا علي قد خَطَرَ له ، وانتزع من علل هذا العِلم ثلثَ ما وَقَع لجميع أصحابنا ".[54]

وبعد الفارسي برز ابن الوراق (381 هـ) جامعاً علل النحو في كتاب يعدّ أحد أهم الكتب في العلل التطبيقية ويماثله في هذا الجانب التطبيقي كتاب أسرار العربية لابن الأنباري الذي صُنّف بعده بقرنين من الزمن . يقول الدكتور منصور عبد السميع: وهو يصدر عن تصوّرٍ دقيق للعلّة النحوية وفَهْمٍ بالغٍ لكل صورها وأشكالها . ويتميز تحليله بأنه

49- ابن السراج ، *الأصول في النحو* ، ج1/35 .

50- ينظر: حسن الملخ ، *نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين* ، دار الشروق ، عمان ، ط1، 2000، ص51-52.

51- أبو القاسم الزجاجي ، *الإيضاح في علل النحو* ، ص64 .

52- ابن الأنباري ، *الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو*، تح:سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق، ط1، 1957، ص93.

53- حسن الملخ ، *نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين* ، ص59 .

54- ابن جني ، *الخصائص* ، ج1/208.

لم يهمل المعنى في تعليلاته ، كما يبدي رأيه في مسألة انعكاس العلّة ، ويُتبع العلّة بوصف تقييمي لها ، وربما يعدّد وجوه الفساد في أقوال سابقيه بالنظر إلى العلّة كما فعل مع ابن درستويه في إعراب إنما ، حين قال : إنما زيدٌ قائمٌ في موضع نصب ، والجملة التي بعدها في موضع الخبر . وقول هذا الرجل باطلٌ من جهات ... وهو في ذلك كلّه يؤصّل طبيعة العلّة النحوية فيما تكلمت به العرب من وجوه الكلام، لا ما يمكن أنْ تتكلم به، حتى لا تفسد ضوابط الكلام .[55]

وبالتوازي مع جهود ابن الوراق تبرز جهود أبو الحسن الرماني (384هـ) من خلال منهجه الجديد الذي يقوم على تحديد العلة ووصفها وبيان وظيفتها ، وهذا ظاهر جليّ في شرحه كتاب سيبويه . يقول في باب اسم الفعل : الغرض فيه أن يبين ما يجوز في اسم الفعل من الإعمال وتركه مما لا يجوز . إذ يبدأ بمجموعة من الأسئلة كقوله:ما الذي يجوز ومالا يجوز ..؟ وهل يجوز ..؟ ولمَ كان؟.[56]

وأحياناً كثيرة يضع الفرضيات ويوازن ويستشهد بآراء النحويين حتى لا يترك شيئاً من الباب إلا ويذكره . يقول الدكتور حسن الملخ : " وتظهر شخصية الرماني في التعليل في تمحيصه آراء النحاة والموازنة بينها ، إذ كان يُتبع العلة في كثير من المواضع وصفاً تقييمياً لها ، حتى إنه كان يسمي وصف العلة علة ، فيقول : العلة الصحيحة أو العلة الفاسدة أو العلة اللازمة أو العلة النادرة أو العلة الموجبة أو العلة المجوزة ".[57]

لقد أثبت ابن جني (ت392 هـ) أن علل النحو لم تؤخذ من أصول الفقه ولا من المنطق ولا من علم الكلام وإنما كان لها طابعها المميز ، وخصوصيتها التي تفرّد بها . ووجد في التعليل روح الجدة وقوة ملكة الاجتهاد في مسائل النحو التي لم تتوقف يوماً على مسألة السماع ، يقول: " لسنا ندعي أنَّ علّل أهل العربية في سَمْتِ العلل الكلامية ألبتّة، بل ندّعي أنّها أقرب إليها من العلل الفقهية، وإذا حكّمنا بديهة العقل وترافعنا إلى الطبيعة والحسّ فقد وفّينا الصنعةَ حقّها ".[58] وهو لم يهدف في كلامه هذا إلى إثبات التأثر والتأثير بين الأصول من جهة التقادم الزمني ، وإنما كان مراده إظهار تفوق علل العربية على غيرها واحتفاظها بطابعها العربي ، يقول:" وإنْ تقدّمت علّل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجري مجرى التخفيف والفرق ، ولو تكلف متكلف نَقْضها لكان ذلك ممكناً–وإنْ كان على غير قياس– ومُستثقلاً. ألا تراك لو تكلّفت تصحيح فاء مِيزان ومِيعاد لقَدِرتَ على ذلك فقلت: مِوزان ومِوعاد. فقد ثبت بذلك تأخر علّل النحويين عن علّل المتكلمين وإنْ تقدمت علّل المتفقهين".[59]

ثم بدأت تخمد تلك الثورة النحوية ردحاً من الزمان لتفيض من جديد بحلة معرفية توشّيها ثقافة دينية وفلسفية ، أوجزها الدكتور مازن المبارك في حديثه عن تاريخ العلّة منذ نشأتها حتى القرن الرابع بقوله : إنها وجدت على ألسنة النحاة منذ وجد النحو ، وإنها كانت عند سيبويه والذين عاصروه وسبقوه مستمدة من روح اللغة ، معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدليل والبرهان ، وعلى الفطرة والحس من حيث طبيعتها . ولم تكن ذات طبيعة فلسفية ، وإن كانت فكرتها في الأصل مقتبسة من التفكير الفلسفي.[60]

55- ينظر:أبو الحسن النحوي ابن الورّاق،*العلل في النحو*، تح:منصور عبد السميع،دار الصحوة،القاهرة ، ط1،2010 ،ص17-21.

56- ينظر:أبو الحسن الرماني،*شرح كتاب سيبويه*،*سالة دكتوراه*،تح:محمد شيبة،جامعة أم القرى،مكة المكرمة،1995،ص527-528.

57- حسن الملخ ، *نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين* ، ص 63 .

58- ابن جني ، *الخصائص* ، ج1/53 .

59- محمد عيد،*أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث* ، ج1/145 .

60- ينظر: مازن المبارك ، *النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها* ، دار الفكر ، دمشق ، ط2 ،1971 ، ص69-71.

رابعاً– موقف النحويين العرب من التعليل في القرن السادس الهجري :

يبدو أن التعاضد بين التعليل في النحو وأصوله الفلسفية سببه على الأرجح دخول العرب في خضمّ الثقافات الوافدة ، وحاجتهم للدفاع عن لغتهم ضد ما يواجهها من هجمات شعوبية . لقد اتجه العلماء وقتها في سياق آيات التحدي إلى المناظرة والجدل والتعليل واكتسبت تآليفهم صبغة منطقية ، وربما ألمعتْ كتبُ النحويين في هذا المجال إلى مقولات هي أقرب إلى اصطلاحات الفلاسفة والمنطقيين وأصحاب علم الكلام نذكر منها على سبيل المثال : مصطلح الدليل العرفي ، والعلّية ، والأثر ، والحركة والسكون ... إلخ .

في القرن السادس ألّف ابن الأنباري (577 هـ) كتاب الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في الأصول النحوية، فصنف العلّة وشرحها من خلال القياس النحوي . لكن السمة الأبرز عليه تتلخص في أهمية تقسيم التعليل وفق المناهج التي اتبعها العلماء في دراسته ، إذ كان التعليل لغوياً ثم أخذ طابعه المنطقي والديني . يرى الدكتور محمد المختار ولد أباه أنَّ التعليل اللغوي بدأ عند الخليل وسيبويه ، ثم تطور إلى التعليل المنطقي في عهد ابن السراج (316 هـ) وعلى يد الزجاجي (337 هـ) ، ثم جاء دور التعليل الأصولي لدى ابن جني وابن الأنباري والسيوطي من بعدهم . وأنه في بداية القرن الرابع الهجري تسربت إلى المناهج النحوية مذاهب المتكلمين وأشكال المنطق الأرسطي ، وأخذ البحث في العلل طابعاً يتجاوز التفسير الوصفي لقواعد اللغة.[61] قد لا يحتاج الباحث إلى هذا التقسيم ، لأنه لا يغير وجهة النحو ومقصده وما تعارف عليه العرب حين وضعوا لغتهم ، لكنه يحوّل جوّه النابض بالحياة إلى جوّ ينزع روح الحياة من جسم النحو . وشيئاً فشيئاً يصبح النحو مثقلاً بالعلل ، ومقيداً بطرائق الفلسفيين ومناهجهم .

لذلك رفض بعض الباحثين المعاصرين التسليم بأن التعليل في تلك الفترة هو من آثار الفلسفة والمنطق الأرسطي أو من علم الكلام العربي ، أو من قواعد الفقه وتشريعاته ، إذ لا يمكن أن نفسّر علاقات التأثر بين تلك العلوم إلا من خلال ما يسميه النحو :العلل الثواني والثوالث التي أضيفت فيما بعد على العلل النحوية الأُوَل يقول الدكتور عبد الرحمن أيوب :" نودّ أنْ نبادر القارئ برفضنا نظرية العلل على الوضع المنطقي الذي يصر النحاة على اتّباعه . ولكنا في نفس الوقت نقرر إمكان ارتباط ظاهرة لغوية بظاهرة لغوية أخرى في الوجود والعدم . ولا بأس لدينا من أنْ يسمى هذا الارتباط تعليلاً ، فالمشكلة عندنا ليست لفظية بل منهجية ".[62]

وذهب بعضهم إلى أن التعليل النحوي هو امتداد لأفكار الفلاسفة ، ومنهم الدكتور إبراهيم مدكور الذي بيّن أثار الترجمة إلى اللغة العربية منذ النصف الأول للقرن الثاني الهجري . لقد وضع هذا الباحث احتمال التداخل بين هذه العلوم الإنسانية من الناحية المنهجية ، وأشار إلى أن سيبويه ربما يكون قد اطلع على مؤلفات فلسفية حين وضع كتابه، وأن أسلوب النحاة الذين جاؤوا بعده قد أخذ طابعاً فلسفياً . يقول :"علل الإعراب عرفت في أوائل القرن الثاني للهجرة قبل أنْ تذاع وتعرف علل المتكلمين والفقهاء...على أنَّ فكرة العلّية عند المتكلمين والفقهاء أنفسهم قد تأثرت بأصل أرسطي".[63] ويذهب الدكتور محمد عيد إلى أن المنطق من وسائل المعرفة التي تعين النحوي على تمثّل أفكاره وتنظيمها وترتيبها على الوجه الذي يناسب قواعد النحو ، فليس غريباً أن يستعمل النحوي وسائله . يقول:" التعليل

61– ينظر :محمد المختار ولد أباه، *تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب*، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1988،ص36–37.

62– عبد الرحمن أيوب ، *دراسات نقدية في النحو العربي* ، مؤسسة الصباح ، الكويت ، د . ط . ت ، ص29 .

63– إبراهيم مدكور *منطق أرسطو والنحو العربي* ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ع7 ، 1953 ، ص344 .

النحوي لم يسلك طريق الفقه أو علم الكلام حتى وصل إلى النحو ، بل هو صدى للتعليل المنطقي من ناحية ، وللمجهود الفكري العام الذي فرض سلطانه على الباحثين في الدين واللغة فيما بعد".[64]

وفي مقابل هذا التأثر تصاعدت دعوات لإعادة النحو إلى أراضيه العربية الأصيلة فابن مَضاء القرطبي (592 هـ) وجد أنَّ النحو قد أثقلته تعليلات النحويين وأقيستهم ، ودعا إلى إلغاء القياس وما يلحق به من تعليلات . لكنه أبقى على العلل الأُوَل التي تحصّل لنا المعرفة بكلام العرب . ثم ألغى العلل الثواني والثوالث لعدم الحاجة لها يقول:"والعرب أمة حكيمة ، فكيف تشبه شيئاً بشيء ، وتحكم عليه بحكمه ، وعلّة حكم الأصل غير موجودة في الفرع؟ وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جُهِّل، ولم يقبل قوله فلمَ ينسبون إلى العرب ما يُجهَّل به بعضهم بعضاً. وذلك: أنهم لا يقيسون الشيء على الشيء، ويحكمون عليه بحكمه، إلا إذا كانت علّة حكم الأصل موجودة في الفرع! وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل".[65] ثم قسم تلك العلل الزائدة على معرفة كلام العرب إلى ثلاثة أقسام ؛ قسم مقطوع به ، وقسم فيه إقناع ، وقسم مقطوع بفساده . فمثال الأول قولهم: كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع وما بعدها ساكن ، فإنه إذا أُمِر به يحذف الحرف الزائد ، وتدخل عليه ألف الوصل... قيل: فلم لم يترك أوله كذلك؟ قيل: لأن الابتداء بالساكن لا يمكن وهي علّة ثانية. ومثال الثاني تعليلهم لسقوط التنوين من الفعل بالثقل، وثقله لأن الاسم أكثر استعمالاً منه ، والشيء إذا عاوده اللسان خفَّ ، وإذا قلَّ استعماله ثقل.

أما المقطوع بفساده فظاهر من قولهم : إنَّ نون ضمير جماعة الإناث ، إنما حرّك ؛ لأن ما قبله ساكن ، نحو (ضربْنَ ويضربْنَ) فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة النون ، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها . فجعل العلّة معلولة بما هي علّة له ، وهذا بيّن الفساد . ولولا الإطالة لأوردت منه كثيراً.[66]

من هنا انتهى ابن مضاء إلى قناعة بأن التعليل والقياس وما إلى ذلك قد أرهق النحو ، وليست هذه الأمور إلا من باب التعمق في النحو ، الذي يختصر في غاياته حاجة المتكلم للخطاب وتأدية مقاصده على وجه لا يخرج على كلام العرب ومعانيهم . يرى الدكتور محمد عيد أنَّ تركيز ابن مضاء على العلل الأُوَل من سبيل خدمة النص اللغوي لمعرفة صحة نظمه وطريقة نطقه . أما إسقاط العلل الثواني والثوالث فلسببين ؛ الأول يتلخص في عدم الحاجة إليها ، والثاني هو خروج هذا التعليل إلى طريق السفسطة والضرورات الذهنية المفتعلة بما يخرج اللغة عن أهدافها الموضوعة لها .[67]

لكن نظرة فاحصة لمؤلفات النحويين تؤكد صوابية منهج ابن مضاء ، فإصراره على الاستغناء عما لا يحتاجه النحوي انبثق من وَلَع النحاة بالمنطق في شروحاتهم . فها هو ذا الخوارزمي(617 هـ) يشرح كتاب الجمل لعبد القاهر الجرجاني، فيتحف تعليلاته بمقولات فلسفية ذات صبغة منطقية، يقول في المفعول له:" وعدّوا شروطاً له أحدها: كونه مصدراً ؛ لأن العلّة المطلوبة في إيجاد الفعل لا بد من أنْ تكون أمراً حادثاً والثاني كونه داخلاً في ضمن الفعل

64- محمد عيد ، *أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث* ، ص118.

65- ابن مضاء القرطبي ، *الرد على النحاة* ، تح: شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط3 ، 1988، ص134-135.

66- ينظر : *المصدر السابق* ، ص131-137 .

67- ينظر : محمد عيد ، *أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث* ، ص135 .

الناصب له حتى يكون الفعل منه في حكم التَّبع ؛ لأن الفعل يُفعل لأجل العلّة. الثالث أنْ يكون حصولهما معاً ؛ لأن هذين الحكمين من ضرورة العلّة والمعلول في مجيء ذلك ".[68]

من تلك السيرورة التاريخية لمصطلح التعليل النحوي يتبين لنا أن النحويين العرب انطلقوا من روح لغتهم وإخلاصهم لها عندما رصدوا العلل والأسباب في قواعد نحوهم ، ولم يكن في تصورهم أنْ يدور النحو العربي الأصيل في دوائر الجدل الذهني التي يمكن أن تبعده عن أهدافه في حفظ اللغة وتقويم اللسان العربي .

خاتمة البحث :

لقد بذل النحويون جهوداً مضنية في وضع قواعد لغتهم ، وبنوا أصولها على كلام العرب ، وكان التعليل في النحو أحد أبرز معالمه المنهجية وأساليبه العقلية التي عزّزت غاياته التعليمية .

لقد حاول البحث أن يتتبَّع أهمّ مراحل نشأته ونموّه وازدهاره ، وتوقّف عند مفاصلها ، وكشف عن آراء النحويين القدامى والمعاصرين فيه ، ثم توصل إلى أمور أهمّها :

– نشأ التعليل النحوي فطرياً ، وكانت دوافعه عربية الأصل ، استقاها العرب من ذات أنفسهم وقرائحهم وأرادوا منها ضبط قواعدهم وتعليلها تعليلاً صحيحاً .

– أضاء التعليل جوانب التفكير العقلي واللغوي عند النحويين العرب ، وأثبت أصالته من خلال ابتعاد النحويين الأوائل عن قضايا الفلسفة والمنطق والفقه التي لن تستطيع في مطلق الأحوال أن تقرّر ما يجوزُ في قواعد النحو وما يصحّ في النص اللغوي .

– ترافق التعليل مع مراحل نشأة النحو وتطوره ، وتقوّم بالعقل الناضج والواعي لمتطلبات العصر وتطورات اللغة، حتى أصبح مصطلحاً له قواعده وموجباته ومنهجه الخاص ، وبقي محتفظاً بطابعه النحوي على الرغم من حالات التأثر والتأثير بين الدراسات اللغوية والدراسات الإنسانية الأخرى .

– تنبثق عن التعليل النحوي ثلاثة موجبات أساسية هي: موجب التعليل،وموجب العلّة،وموجب اختصاص العلّة.

– من الضروري أن يطبق التعليل النحوي في مجاله المعرفي والأدائي ؛ لأن القضايا النحوية لا يمكن أن تنفصل عن دراسة التعليل والغاية المنشودة منه في الوقت الذي لا تحتاج فيه إلى مبادئ الجدل والمحاججة .

وأخيراً ، تبيّن للبحث أن الغلوّ في التعليل وتعليل التعليل سيستهلك جماليات اللغة ، ويمكن أن يبعد النحو عن أهدافه ومقاصد دارسيه . لذلك يأملُ البحث أنْ تتوجّه عنايةُ الباحثين بالتعليل نحوَ فَهْمِ واقع الظاهرة النحوية على ما هي عليه ، وتشكّلها في بيئتها اللغوية الحقيقية ، وارتباطها المباشر بمواضيع حياتنا ومناهجنا بغية تيسير النحو لا تعقيده . كما يقترح البحث أن يُوظّف منهج التعليل في النحو خاصة في لغة القرآن الكريم ، وأن يتكامل هذا التوظيف مع الدراسات القرآنية الأخرى التي تشهد توسّعاً علمياً كبيراً .

المصادر والمراجع

– القرآن الكريم

– الأستراباذي ، رضي الدين . شرح الرضي على الكافية . تصحيح وتعليق يوسف عمر ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ط2 ،1996 .

68–القاسم بن حسين الخوارزمي،*ترشيح العلل في شرح الجمل*،تح:عادل العميري،جامعة أم القرى،مكة المكرمة،ط1998،1، ص132.

- أيوب ، عبد الرحمن . دراسات نقدية في النحو العربي . مؤسسة الصباح ، الكويت ، د . ط . ت .
- باجو ، مصطفى . العلّة وأجناسها عند المحدثين . دار الضياء ، القاهرة ، ط1 ، 2005 .
- بشر، كمال . التفكير اللغوي بين القديم والجديد . دار غريب ، القاهرة ، د.ط ، 2005 .
- ابن الأنباري . الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو. تح: سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق ، ط1، 1957.
- ابن الأنباري . الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . تح: جودة مبروك ، راجعه : رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1 ، 2002 .
- ابن الأنباري.نزهة الألباء في طبقات الأدباء.تح:إبراهيم السامرائي،مكتبة المنار،الزرقاء الأردن،ط1985،3.
- ابن جني . الخصائص . تح : محمد النجار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط2 ، 1952 .
- ابن رجب ، عبد الرحمن . شرح علل الترمذي . تح:همام سعيد،مكتبة المنار،الزرقاء الأردن ، ط1987،1.
- ابن السراج . الأصول في النحو . تح: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط2 ، 1996.
- ابن سلام الجمحي . طبقات فحول الشعراء . تح : محمود شاكر ، دار المدني ، جدّة ، د. ط ، 1974 .
- ابن فارس ، أحمد . مقاييس اللغة . تح:عبد السلام هارون ، دار الفكر ، القاهرة ، د.ط ، 1979 .
- ابن مضاء القرطبي . الرد على النحاة . تح: شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط3 ، 1988.
- ابن الملقن، سراج الدين. التذكرة في علوم الحديث. تح: علي عبد الحميد، دار عمّار، عمّان، ط1، 1988 .
- ابن منظور. لسان العرب. تدقيق:أمين عبد الوهاب؛ محمد العبيدي،دار إحياء التراث ،بيروت،ط2، 1997.
- ابن الوراق أبو الحسن النحوي.العلل في النحو .تح:منصور عبد السميع،دار الصحوة،القاهرة ، ط2010،1.
- الجرجاني،عبد القاهر. المقتصد في شرح الإيضاح . تح:كاظم مرجان ، دار الرشيد ، بغداد ، ط1 ، 1982.
- الجرجاني،عبد القاهر.المقتصد في شرح التكملة.تح:أحمد الدويش،جامعة محمد بن سعود،الرياض، ط2007،1.
- الجصاص ، أحمد الرازي .أحكام القرآن تح:عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1، 1994.
- الحنبلي ، ابن رجب . شرح علل الترمذي . تح: همام سعيد ، مكتبة المنار ، الزرقاء بالأردن ، ط1987،1.
- الخوارزمي،القاسم بن حسين. ترشيح العلل في شرح الجمل.تح:عادل العميري، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط1 ، 1998 .
- الرماني،أبو الحسن.شرح كتاب سيبويه.رسالة دكتوراه. تح:محمد شيبة،جامعة أم القرى، مكة المكرمة،1995.
- الزبيدي،أبو بكر. طبقات النحويين واللغويين.تح:محمد أبو الفضل إبراهيم،دار المعارف،القاهرة، ط1984،2.
- الزجاجي ، أبو القاسم . الإيضاح في علل النحو. تح: مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت، ط3 ، 1979.
- الزركشي ، بدر الدين . البرهان في علوم القرآن . تح : يوسف المرعشلي ؛ جمال الذهبي ؛ إبراهيم الكردي ، دار المعرفة ، بيروت ، ط1 ، 1990 .
- الزمخشري ، أبو القاسم . الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . تح: عادل عبد الموجود ؛ علي معوّض ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط1 ، 1998 .
- السامرائي ، إبراهيم . المدارس النحوية . دار الفكر ، عمان ، ط1 ، 1987 .
- سيبويه . الكتاب . تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، 1996 .

- السيوطي ، جلال الدين . الاقتراح في علم أصول النحو.علق عليه:محمود ياقوت،دار المعرفة الجامعية ، طنطا، ط1 ، 2006.
- السيوطي،جلال الدين. سبب وضع علم العربية . تح: مروان العطية ، دار الهجرة ، دمشق ، ط1 ، 1988.
- السيوطي،جلال الدين. مقاليد العلوم في الحدود والرسوم.تح:محمد عبادة ، مكتبة الآداب،القاهرة، ط1،2004.
- شمس الدين ، جلال . التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين . مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، د. ط ، 1994.
- الشيرازي،إبراهيم بن علي. اللمع في أصول الفقه. تح: يوسف بديوي ، دار ابن كثير، بيروت ، ط1، 1995.
- العلائي،صلاح الدين. الفصول المفيدة في الواو المزيدة. تح: حسن الشاعر، دار البشير،عمان، ط1، 1990.
- عون ، حسن . تطور الدرس النحوي . معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، د.ط ، 1970.
- عيد، محمد. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث . عالم الكتب ، القاهرة ، ط4 ، 1989 .
- الفراء، أبو زكريا . معاني القرآن . تح:محمد نجار؛أحمد نجاتي؛علي ناصف؛عبد الفتاح شبلي، عالم الكتب ، بيروت ، ط3 ، 1983 .
- القفطي، جمال الدين. إنباه الرواة على أنباه النحاة.تح:محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ط1،1986.
- الكردي،سعد.العلل التعليمية وأهميتها في النحو العربي.مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق،عدد4، ت1،1998.
- الكفوي ، أبو البقاء . الكليات . تح:عدنان درويش ؛ محمد المصري ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ط2 ، 1975.
- المبارك ، مازن . النحو العربي ، العلّة النحوية نشأتها وتطورها ، دار الفكر ، دمشق ، ط2 ، 1971 .
- المختار ولد أباه، محمد. تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب،دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1988.
- مدكور، إبراهيم . منطق أرسطو والنحو العربي . مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة ، ع7 ، 1953 .
- الملخ ، حسن . نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين. دار الشروق، عمان، ط1 ،2000.
- ناصف ، علي . سيبويه إمام النحاة . عالم الكتب ، القاهرة ، ط2 ، 1979 .
- النحاس ، أبو جعفر . إعراب القرآن . تح : زهير زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط2 ، 1988.
- اليعقوبي ، محمود . خلاصة الميتافيزياء . دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ط1 ، 2002 .